

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٢١

الصادر في ٢٠٢١/١٢/٣٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة وتعديلاته ،

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٣ بتعديل الجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة ،

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل رسوم مصلحة دمغ المضواغات والموازين ،

وعلى منكرة مصلحة دمغ المضواغات والموازين المؤرخة ٢٠٢١/١١/٢٩ ،

قرر :

(المادة الأولى)

تخفض قيمة رسوم تثمين المعادن الثمينة يجتمع أنواعها والمشغولات المصنعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة ملصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين لتكون بنسبة (٥٠,٥٪) من قيمة هذه الأصناف والمشغولات بحد أدنى عشرون جنيهاً ، وتعفى من هذه الرسوم الأصناف والمشغولات الواردة من المحاكم أو النيابات أو الشرطة .

(المادة الثانية)

يلغى أي حكم وارد في القرارات رقمي ٣٩ لسنة ٢٠١٣ و ١١٥ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليهما يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزير التموين والتجارة الداخلية
د/ على المصيلحي